الاقتصاد الأخضر في الجزائر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة

The Green Economy in Algeria is a Key to achieving Sustainable Development

ط د. حمامة مسعودة[1] د. ابن عون الطيب[2]

[1] جامعة عمار ثليجي الاغواط (الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، m.hamama@lagh.univ.dz

[2] جامعة عمار ثليجي الاغواط (الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، t.benaoun@mail.lagh-univ.dz

تاريخ الإرسال: 10/12/2018	تاريخ القبول: 23/04/2020	تاريخ النشر: 01/10/2020

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة باعتباره متطلبا أساسيا لذلك، حيث يتم في هذه الورقة البحثية عرض أهم المفاهيم الأساسية ذات الصلة. فالاقتصاد الأخضر يعد اقتصاد الطاقة النظيفة ويهدف إلى تحقيق الرفاهية البشرية والحفاظ على البيئة والاستخدام الأمثل لمواردها وتحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي كما يعد بمثابة أداة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال استغلال الطاقات المتجددة والأبنية الخضراء وإدارة المياة والمخلفات والنقل المستدام، ومن جهة أخرى تهدف التنمية المستدامة أيضا المحافظة على البيئة بحسن استغلال مواردها وضمان الحق في هذه الموارد لأجيال الحاضر والمستقبل وتعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، فعلى هذا النحو يتضح أن الاقتصاد الأخضر بمثابة ركيزة أساسية تدعم وتسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة وهذا ما أثبتته التجارب الناجحة في العديد من الدول عبر مختلف أنحاء العالم والجزائر رغم سعيها من خلال توفير الإطار القانوني والمؤسساتي والمبادرة ببعض المشاريع إلا أنها لم تصل بعد إلى تحقيق نتائج أفضل مقارنة بما تمتلكه من ثروات طبيعية و أخرى بشرية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، التجربة الجزائرية

Abstract:

The aim of this study is to highlight the role of the green economy in achieving sustainable development as a fundamental requirement. This paper presents the most relevant basic concepts. The green economy is a clean energy economy and aims to achieve human well-being, preserve the environment, optimize the use of its resources, achieve economic and social prosperity, and serve as an important tool for sustainable development through the exploitation of renewable energies, green buildings, water and waste management and sustainable transport. The environment must be well exploited, the right to these resources for present and future generations, and the promotion of economic activity and social justice. Thus, it is clear that the green economy is a fundamental pillar that supports and contributes significantly to sustainable development. This has been demonstrated by successful experiences in many countries around the world and Algeria, although it seeks to provide the legal and institutional framework and initiative for some projects, but it has not yet achieved better results compared to its natural and human resources

***Keys words*: Green Economy, Sustainable Development, Algerian Experience**

المؤلف المرسل: حمامة مسعودة، **الإيميل**: m.hamama@lagh-univ.dz

مقدمة

تسعى مختلف دول العالم إلى تحسين وترقية اقتصادياتها بتنويع أنشطتها لمواجهة التحديات المفروضة ومواكبة التطورات الحاصلة لضمان جودة الحياة من مختلف جوانبها، فالتوجهات الحديثة لتبني النمو الأخضر يعد خطوة جادة لتحقيق التنمية المستدامة. وتعد الجزائر من اغني دول العالم من حيث ثرواتها الطبيعية التي تعد رأس مال لا يستهان به يمكنها من المضي قدما إلى بناء اقتصاد الطاقة النظيفة في ظل تراجع مستويات الثروة الاحفورية ليكون بذلك بديلا استراتيجيا لخلق الثروة وتحسين وتعزيز الاقتصاد الوطني للتمكن من تحقيق التنمية المستدامة.

ومن هنا نطرح التساؤل التالي: كيف يساهم الاقتصاد الأخضر في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة ؟

أهداف الدراسة

- ما المقصود بالاقتصاد الأخضر؟ وكيف يحافظ على البيئة ويحسن استغلال مواردها؟
- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟ وما هي أبعادها؟
- ما هو واقع الجزائر في تبني الاقتصاد الأخضر؟

أهمية الدراسة

يساهم الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية والمحافظة على البيئة وحسن استغلال مواردها.

تقسيم الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بتقسيم موضوع الدراسة إلى المحاور التالية:

أولا: مدخل مفاهيمي للاقتصاد الأخضر

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة

ثالثا: واقع الجزائر في تبني مشاريع الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة

أولا: مدخل مفاهيمي للاقتصاد الأخضر

1.1 تعريف الاقتصاد الأخضر

إن مصطلح ومفهوم الاقتصاد الأخضر لا يحل أو يعوض مصطلح ومفهوم التنمية المستدامة، بل يزيد من القناعة بأن تحقيق التنمية المستدامة لن يتحقق إلا باعتماد وتطبيق فكرة الاقتصاد الأخضر في ظل الدمار الذي لحق بالبيئة نتيجة عقود التنمية السابقة المبنية على إهمال البيئة[1].

حيث استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريفا عمليا، بأنه اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاهية البشرية والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية وحالات الشح الإيكولوجية، أو هو نظام أنشطة اقتصادية تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات ويفضي في الأمد البعيد إلى تحسن رفاه البشر، ولا يعرض في الوقت نفسه الأجيال المقبلة إلى مخاطر بيئية أو حالات ندرة إيكولوجية كبيرة. ومن ناحية أخرى فهو اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تفضي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع الإحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي.[2]

ويعرف ائتلاف الاقتصاد الأخضر (مجموعة من المنظمات غير الحكومية، ونقابات العمال وغيرهم ممن يعملون على مستوى القاعدة الشعبية على الاقتصاد الأخضر) يصف بإيجاز الاقتصاد الأخضر بأنه"اقتصاد مرن يوفر نوعية حياة أفضل للجميع في الحدود الإيكولوجية للكوكب. "[3]

وكتعريف آخر يقصد به نظام للأنشطة الاقتصادية المتعلقة بإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات التي تؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان على المدى الطويل، مع عدم تعريض الأجيال القادمة لمخاطر بيئية كبيرة وندرة إيكولوجية.[4]

ويعرف **Chapple** (**2008**) الاقتصاد الأخضر على أنه اقتصاد الطاقة النظيفة، يتكون أساسا من أربعة قطاعات : الطاقة المتجددة مثل: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية؛ المباني الخضراء كفاءة الطاقة تكنولوجي؛ البنية التحتية كفاءة في استخدام الطاقة أو النقل؛ وإعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة.

والاقتصاد الأخضر لا يقتصر فقط على القدرة على إنتاج الطاقة النظيفة، ولكن أيضا التقنيات التي تسمح بعمليات الإنتاج الأنظف، وكذلك السوق المتزايد على المنتجات التي تستهلك طاقة أقل.

وبالتالي، قد تشمل المنتجات، والعمليات، والخدمات التي تقلل من الأثر البيئي أو تحسين استخدام الموارد الطبيعية.[5]

2.1 أهداف الاقتصاد الأخضر

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية بشتى أنواعها(بما في ذلك التنمية البشرية) وبين حماية البيئة، وقد أكد مؤتمر ريو 02 + على أن الاقتصاد الأخضر هو من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة ، وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، والتقليل من الهدر، والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة. ويهدف الاقتصاد الأخضر أيضا إلى تحقيق ازدهار اقتصادي وأمن اجتماعي، ويتمثل هذان الهدفان في الوصول إلى ما هو مراد من التنمية الاقتصادية التي لا تبغي على موارد البيئة، وإيجاد وظائف للفقراء، وتحقيق المساواة الاجتماعية.[6]

كما أثبتت العديد من الدراسات والتقارير الفوائد التي يمكن أن يجلبها تبني الاقتصاد الأخضر، آخرها تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي اصدرشباط 2011، حيث ركز على حتمية الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية لهذا الاقتصاد، ويمكن تلخيص أهمها كما يلي:

- **مواجهة التحديات البيئية:** برز مفهوم الاقتصاد الأخضر أساسا من منطلق وضع حد للتدهور البيئي، الذي فرضته وتيرة الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة خلال العقود الماضية. وبالتالي يشكل تقليص البصمة الايكولوجية جزءا لا يتجزأ من تصميم مبادرة الاقتصاد الأخضر. ومن أهم الفوائد البيئية خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحسين كفاءة استخدام الموارد من خلال "تخضير" القطاعات الاقتصادية المختلفة. وترتكز آليات التحول إلى اقتصاد اخضر بشكل خاص على خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن إنتاج واستهلاك الطاقة، حيث يشكل رفع كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة ركيزة أساسية لمسار التحول إلى اقتصاد اخضر.

- **تحفيز النمو الاقتصادي:** يهدف الاقتصاد الأخضر إلى بناء نموذج جديد للتنمية الاقتصادية يرتكز بالأساس على استثمارات خضراء كبيرة في قطاعات مثل كفاءة الطاقة المتجددة والبنى التحتية الخضراء وإدارة النفايات وغيرها. ولقد أشار تقري UNEP على انه قد يبدو النمو الاقتصادي متباطئا في المدى القصير، خاصة إذا ما تم قياسه بالطرق التقليدية التي تستثني العوامل البيئية الخارجية من حساباتها. إلا انه من المتوقع أن تتسارع عجلة النمو على المدى الطويل 2020 فما بعد لتتفوق على نسبة النمو.

- **القضاء على الفقر وخلق فرص العمل:** قد يمنح التحول العالمي إلى اقتصاد اخضر فرصا كبيرة لخلق أعداد كبيرة من "الوظائف الخضراء" في مختلف القطاعات الاقتصادية، مثل الوظائف ذات الصلة بتوليد الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وتأهيل وحماية النظام البيئي، والسياحة البيئية وإدارة النفايات..الخ.وبالتالي يقدم هذا التحول محاولة للقضاء على البطالة في المنطقة العربية بشكل خاص. حيث من خلال الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، يمكن توفير فرص عمالة أكثر وتحقيق دخل اكبر لسكان المنطقة العربية والتي تشهد نموا متسارعا لفئة الشباب.

وضمن هذا الإطارتبرز أهمية سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مصدرا أساسيا لفرص العمل، كما يساعد الاقتصاد الأخضر على التخفيف من حدة الفقر خاصة في المناطق الريفية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استثمارها.

ويرجع المطلب الأخير –خلق مناصب الشغل– للأسباب التالية: نمو النشاط في بعض القطاعات (توظيف مباشر وغير مباشر) ؛ إحداث أنشطة جديدة تركز على كثافة اليد العاملة ؛ إحداث مناصب عمل محلية ؛ ظهور أنشطة جديدة[7].

3.1 الجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر[8]

أ. الطاقة المتجددة: إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من مخاطر أسعار الوقود الأحفورى المرتفعة وغير المستقرة بالإضافة إلى تخفيف آثار تغير المناخ حيث أن نظام الطاقة الحالي الذي يقوم على الوقود الاحفورى يعد من اكبر أسباب تغير المناخ ومسؤول عن زيادة نسبة الانبعاثات الكربونية والغازات المسببة للاحتباس الحرارى، وان الطاقة المتجددة تمثل فرصة اقتصادية رئيسية، ويتطلب هذا القطاع استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشده على الكربون باستثمارات في الطاقة النظيفة والتي تتمثل في:

– **الطاقة المتجددة التقليدية (طاقة الكتلة الحيوية):** وتعتمد على استعمال مواد الكتلة الحية (البيوماس) والغاز الحيوى (البيوجاز) وتشمل أيضا المخلفات العضوية النباتية و الحيوانية التي يمكن معالجتها عن طريق التخمير البكتيري أو الاحتراق الحراري.

– **الطاقة المتجددة الجديدة:** وهى تتمثل في الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، وطاقة حرارة الأرض الجوفية.

ومن العناصر الحاسمة التي تتكون منها مرحلة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر هي تطوير التكنولوجيا السليمة بيئيا وإتاحة سبل الحصول عليها، كما أن الوسائل التكنولوجية في وقتنا الحالي تساعدنا على إيجاد طرق إنتاج أكثر نظافة واستدامة، فلابد من الاهتمام بالبحث العلمي وأساليب تطوير استخدام الطاقة لتكون في صالح المناخ وتقليل الانبعاثات.

ب. الأبنية الخضراء: يتطلب التحول إلى اقتصاد اخضر التركيز على العمارة الخضراء والتي تتمثل في استخدام مواد صديقة للبيئة وتحافظ على المياه في ضوء محدودية الموارد المائية، وتقلل من استهلاك الطاقة الكهربائية رغم زيادة الطلب عليها، وذلك لتقليص الانبعاثات التي تغير في المناخ، ويعتبر التحول الأخضر لقطاع البناء قضية اقتصادية واجتماعية مهمة من حيث إنشاء وظائف وصناعات جديدة، وسيكون لهذا البناء تأثير بعيد المدى يشجع على التحول إليه لتحقيق استدامة ونمو اقتصادي.

ج. النقل المستدام: يوفر النقل المستدام الحاجات الأساسية للأفراد و المجتمعات بشكل آمن وأكيد، وذلك دون إحداث ضرر بالصحة أو النظام البيئى ومصالح الأجيال القادمة، ويعد هو الأقل تلويثا سواء للهواء أو الماء أو التربة، والأقل إصدارا للضجيج،

ويحد من الإنبعاثات الدفيئة، وبالتالي لا يؤثر بالسلب على المناخ أو الإحترار، وذلك لان وسائل النقل فيه تكون معتمدة على مصادر الطاقة المتجددة، والسيارات و النقل العام تعمل جزئيا على الكهرباء.

د. إدارة المياه: تعد المياه عنصرا جوهريا من عناصر التنمية المستدامة، وان للنظم الايكولوجية دورا رئيسيا في الحفاظ على المياه كما ونوعا، وان إدارة المياه ترتبط بالري وتوفر مياه الشرب والصحة والمرافق الصحية، وتشير التقديرات إلى أن نحو نصف إلى ثلثي المياه تهدر في الري السطحي، وتكمن بعض الحلول في تغيير الهيكل المؤسسي لإدارة المياه، وهناك ما يدعو إلى استثمار رأس المال العام والخاص بصورة مباشرة في شبكات إمداد المياه، والقيام بمثل هذه الجهود لن يؤدى إلى تقليل الهدر من المياه بل ينطوي أيضا على انه سيوفر فرص العمل المنخفضة لمتوسط المهارات، فسيعمل الاقتصاد الأخضر على جمع مياه الأمطار وإعادة استخدامها، وتحليه مياه البحار، وتوليد طاقة من المياه، وأيضا إعادة استخدام المياه المستخدمة وذلك رغبا في الحفاظ على المخزون المائي.

هـ. إدارة المخلفات: وهى عبارة عن إعادة تدوير المخلفات لإنتاج منتجات أخرى اقل جودة من المنتج الأصلي ومنها على سبيل المثال تدوير الورق، والبلاستيك، المخلفات المعدنية، الزجاج، وكذلك إعادة تدوير المخلفات الحيوية عن طريق المعالجة بالتخمر الهوائي والتخمر اللاهوائى وعملية التخمر بالديدان، ومعالجة النفايات السامة، حيث أن الإدارة الخضراء للمخلفات تعمل على إنشاء وظائف وتوفير فرص استثمارية فريدة في إعادة التدوير وإنتاج السماد العضوي وتوليد الطاقة، حيث يتم الاستفادة من المخلفات الزراعية التي هي منتجات ثانوية داخل منظومة الإنتاج الزراعي عبر تحويلها إلى أسمدة عضوية أو أعلاف أو غذاء للحيوان أو طاقة نظيفة أو تصنيعها فيما يضمن تحقيق زراعة نظيفة وحماية البيئة من التلوث وتحسين الوضع الاقتصادي والبيئي ورفع المستوى الصحي والاجتماعي والريفي.

4.1 الاقتصاد الأخضر يدرك قيمة رأس المال الطبيعي ويستثمر فيه

يتضمن التنوع البيولوجي، والذي يمثل النسيج الحي لهذا الكوكب، الحياة على كافة المستويات: الجينات، والأنواع، والنظم الإيكولوجية ويسهم التنوع البيولوجي في رفاهية البشر على كل هذه المستويات، ويوفر اقتصاديات تتوفر لها مدخلات من موارد ثمينة وتتوفر لها خدمات تنظيمية وصولاً إلى بيئة عمل آمنة. وتأتي هذه الخدمات غالبا، في صورة سلع عامة وخدمات كانت غير مرئية اقتصاديًا قبل هذا، وهي ما يسمي ب:" بخدمات النظام الإيكولوجي" مما كان سببا رئيسا في تقييمها بأقل من قدرها، وإساءة إدارتها، والخسارة الناتجة في النهاية.

ويمكن تقدير القيم الاقتصادية لخدمات النظام الإيكولوجي تلك، وتمثل قيمة تلك الخدمات الإيكولوجية جزءا أساسيا وتمثل الموارد الطبيعية مثل الغابات، والبحيرات، والأراضي الرطبة، وأحواض الأنهار "رأس المال الطبيعي" من مكونات أساسية لرأس المال الطبيعي على مستوى النظام الإيكولوجي .وهي هامة للغاية في ضمان استقرار دورة المياه وفوائدها للزراعة والمنازل، ودورة الكربون ودورها في التغلب على المناخ، وخصوبة التربة وقيمتها في إنتاج المحاصيل، والمناخ المحلي اللازم للإقامة الآمنة، ومصايد الأسماك اللازمة للحصول على البروتين، وكلها عناصر هامة للاقتصاد الأخضر.

فإن الاقتصاد الأخضر لا يقر بقيمة رأس المال الطبيعي ويبينها – كأحد عوامل رفاهية البشر، وتزويد بيوت الفقراء بالقوت، وكمصدر للوظائف الجيدة – ولكنه يستثمر فيها رأس المال الطبيعي هذا وينيه لإحراز تقدم اقتصادي مستدام.[9]

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة

1.2 تعريف التنمية المستدامة

اتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام1992 على تعريف للتنمية المستديمة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو البرازيلية عام1992على انها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.[10]

"القدرة على جعل التنمية مستدامة – لضمان تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة"[11]

2.2 أبعاد التنمية المستدامة

أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض كتابًا حول مؤشرات التنمية المستدامة، حيث تضمن نحو 130 مؤشرا مصنفة في أربع فئات أو أبعاد رئيسية "اقتصادية" و"اجتماعية" و"بيئية" و"تقنية."

أ. البعد التقني

في السنوات الأخيرة لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورًا كبيرًا في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث عززت من أنشطة البحث والتطوير لتحسين أداء المؤسسات الخاصة، وأدت لاستحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا، وحفزت النمو الاقتصادي، وولدت فرص عمل جديدة وساهمت في تقليص الفقر، ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، والعمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

ولعبت الاتصالات أيضًا دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية المستدامة، فمع تقييم بعض الخبرات في ريف العالم الثالث، نجد أن الإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية، والإعلام متعدد الوسائط قد ساعدا في تدريب المزارعين، وقادت شبكة الإنترنت للربط بين الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجين ببعضها البعض وبمصادر المعلومات العالمية، ما ساعد على تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وسبل المعيشة في الريف.

ب. البعد البيئي (الإيكولوجي)

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق عدد من الأهداف البيئية، من بينها الاستخدام الرشيد للموارد القابلة للنضوب، لترك بيئة مماثلة للأجيال القادمة، لعدم وجود بدائل لتلك الموارد، ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات، مع التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من تلك الموارد.

ج. البعد الاقتصادي

تهدف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، التي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة. فاستهلاك الطاقة المستخرجة من النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة.

د. البعد الاجتماعي

إنّ عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، بالإضافة إلى عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة. وهناك نوعان من الإنصاف هنا، وهما: إنصاف الأجيال المقبلة، التي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم

من البشر ولا يجدون فرصًا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، وتهدف التنمية إلى تقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة[12].

3.2 ترابط أبعاد التنمية المستدامة[13]

يتمثل ترابط أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما بينها وفق أحد الباحثين المختصين في ما يلي:

أ. **اقتصاديا** :النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، وان يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

ب. **بيئيا** :النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.

ج. **اجتماعيا** :يكون النظام مستداما اجتماعيا في تحقيق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

ثالثا: علاقة الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة[14]

علاقة الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة هي علاقة الجزء بالكل فالتنمية المستدامة تمثل الهدف الاسمي الذي تسعى الدول لتحقيقه بينما يمثل الاقتصاد الأخضر الأداة العملية التي تساعد في الوصول لتنمية مستدامة ولا يعتبر بديلا عنها.

فلاقتصاد الأخضر يمثل الانتقال من عموميات التنمية المستدامة إلى التخصيص حيث يتحدد من خلاله القطاعات المستهدفة والسياسات والاستراتيجيات التي تعمل على تخضير هذه القطاعات وآليات التمويل لتخضير تلك القطاعات والنتائج المترتبة على هذا التحول، ولقد وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيناريو متكامل لتخضير الاقتصاد العالمي ومن ثم ساعد الدول على تبني استراتيجيات محددة تساعدها في تخضير اقتصادياتها بما يتناسب مع ظروفها واحتياجاتها للوصول لتنمية مستدامة.

يوضح الشكل الموالي الأدوات التي تساعد في الوصول للاقتصاد الأخضر وأهم تلك الأدوات نظام الحكم ونظرته للاقتصاد الأخضر وشكل التنظيم الموجود في الدولة من حيث طبيعة العلاقة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المحلي عموما، ودور السياسات المالية والإعلامية ومدى تحفيزها على نشر الوعي بجدوى الاقتصاد الأخضر، وكذلك الأدوات التي تعمل على تخفيف المخاطر من الممارسات الاقتصادية التقليدية والمخاطر ما بعد الانتقال للاقتصاد الأخضر، والعمل على تحديد سياسات تسعير مناسبة للخدمات البيئية المختلفة وأن تسري تلك الأدوات على الاستثمارات العامة والخاصة ضمن القطاعات العشر التي حددها برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي يتوجب تخضيرها لكي يتم الوصول لاقتصاد منخفض الكربون يتسم بالكفاءة والمرونة والشمول حيث يتوج ذلك بتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

عنوان الشكل: اليات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة

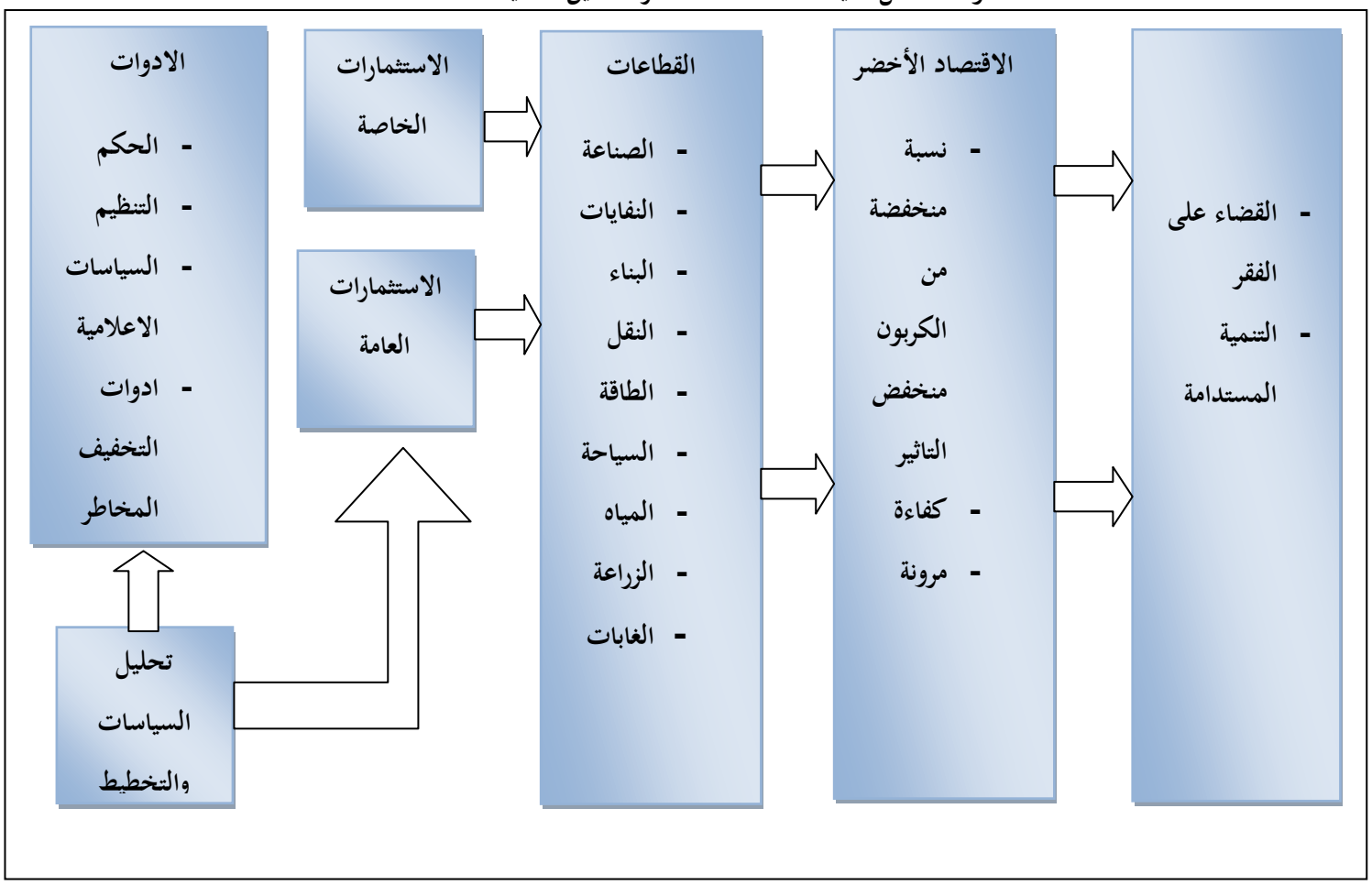

المصدر: حسام محمد ابوعليان، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين استراتيجيات مقترحة، رسالة ماجستير، جامعة غزة، 2017،ص68.

رابعا: واقع الجزائر في تبني مشاريع الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة

1.4 المساعي الجزائرية في إطار تبني نمو اقتصادي اخضر:

الجزائر وكغيرها من البلدان حاولت تهيئة الأرضية الكفيلة لتبني النمو الأخضر، وذلك من خلال سن جملة من القوانين التي تراعي البعد البيئي للنمو، حيث يعتبر قانون الإقليم الجزائري من المحفزات الحقيقية للوصول إلى التنمية المستدامة، فالمحافظة على البيئة وبلوغ الاقتصاد الأخضر لن يكون إلا من خلال تهيئة إقليم وإعادة التأهيل البيئي. وهو ما عمدت إليه الجزائر من خلال القانون المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الذي صدر في 2001 والذي يهدف إلى:

- إعداد إستراتيجية لإعادة النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة؛
- المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية؛
- دمج حضرية حقيقية وتنظيم سياسة المدنية؛
- دمج البعد المغاربي والمتوسطي؛
- ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي.

وترتكز الإستراتيجية الوطنية لتنمية المستدامة الهادفة إلى تحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر، على ثلاث محاور أساسية:

1 -بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات، وخلق مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر المنتشرة.

2 -الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، والأراضي الفلاحة، الغابات والتنوع البيئي.

3 -تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير امثل للنفايات، وعمليات التطهير ومختلف الشبكات.

ولقد تم اعتماد برنامج عمل تحت عنوان المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، إلا أن تحقيقه يتطلب وضع تدابير قانونية ومؤسساتية، وأساليب متابعة ومراقبة لإنجاحه وفعاليته. ولهذا الغرض صدرت سلسلة من القوانين من بينها قانون تسيير ومراقبة وإزالة النفايات وقانون المحافظة وتثمين الساحل، وقانون المحافظة على البيئة، وقانون المحافظة على المناطق الجبلية من جهة، ومن جهة أخرى تم تكييف النصوص القانونية السارية المفعول مع مستلزمات المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة.

وتدعيمها لهذه السياسة البيئية، تم وضع أدوات اقتصادية ومالية وترتيبات جبائية تضمنتها قوانين المالية لسنوات 2000، 2002، 2003 تتعلق بالنفايات الصلبة والسوائل الصناعية وتسرب الغازات والنشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة.[15]

2.4 الاقتصاد الأخضر، رافعة للتنمية والتقدم التكنولوجي:

ترى الجزائر في الاقتصاد الأخضر وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخلق فرص الشغل ودعم النمو الاقتصادي (تنويع الإنتاج والرفع من القيمة المضافة) وتعزيز الابتكار وتقليص الفقر ويشجع البلد القيام بانتقال تدريجي نحو اقتصاد أخضر يأخذ بعين الاعتبار أولوياته، خاصة بالنسبة للانتقال الطاقي التي تكتسي أهمية قصوى. وتعتبر الخطة الخمسية الجديدة للنمو (2015-2019 الاقتصاد الأخضر رافعة للتنمية والتقدم التكنولوجي) وتشجع الخطة القيام باستثمارات في قطاعات رئيسية للاقتصاد الأخضر (الفلاحة، والماء، وتدوير وتثمين النفايات، والصناعة والسياحة) وتطوير الشركات الصغرى والمتوسطة[16]

وأنشأت مؤسسات عامة مهمتها المساعدة على تصور سياسات للتنمية المستدامة وتطبيقها، فتأسس المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والمركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، والمركز الوطني للتدريب البيئي، والمركز الوطني لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف، وشبكة رصد نوعية الهواء .أما في مجال المياه، فتم إنشاء وكالة الحوض المائي، والمكتب الوطني للصرف الصحي[17]

3.4 الأداء البيئي والسياسيات الموضوعة لصالح الاقتصاد الأخضر : تقدم يجب تعزيزه[18]

لقد تم تحقيق تقدم مهم في ما يتعلق بتحسين القدرة على تعبئة الموارد المائية السطحية للسدود ومعدل ربط الساكنة الحضرية بالشبكة العمومية للماء الشروب والشبكة العمومية للتطهير ويشكل حاليا تحسين ظروف تزويد ساكنة المناطق المتسمة بوجود منازل متفرقة، بالماء أولوية جديد ة وذلك من أجل ضمان الحق في الماء والتطهير، الذي ينص عليه القانون المتعلق بالماء .وفي مجال تثمين الموارد المائية غير التقليدية، ثمة برنامج مهم لإنجاز محطات جديدة للتطهير 239 (وحدة)والذي من شأنه أن يمكن من بلوغ قدرة تطهير إجمالية تصل إلى 1.2 مليار متر مكعب سنويا سنة(2014 مقابل ما بين 660 و 750 مليون متر مكعب سنويا المسجلة في 2010 وقد بلغ حجم المياه العادمة المطهرة والموجهة للاستخدام الفلاحي 600 مليون متر مربع سنة 2011في حين لم يكن يتجاوز 90 مليون سنة.1999 ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الحجم في أفق 2014 بفضل محطات التطهير الجديدة الموجودة قيد الإنجاز. وقد تم وضع إطار قانوني من أجل تأطير استعمال المياه العادمة في الري يضم مقتضيات تهم حفظ الصحة والبيئة.

هناك تسعة مصانع للتحلية تبلغ قدرتها الإنتاجية 1.4 مليون متر مكعب في اليوم وثمة مصنعان يوجدان قيد الإنجاز .ويجري تنفيذ برامج نموذجية من أجل تشجيع وضع وحدات للتحلية تعتمد على الطاقات المتجددة من قبيل الطاقة الشمسية والريحية.

4.4 الاقتصاد الأخضر، فرصة لإعادة هيكلة الاقتصاد والدفع بتنمية الصناعة نحو تخصصات إستراتيجية[19]

يندرج النهوض بالاقتصاد الأخضر في سياق روح مخطط الاستثمار الجديد (2015 - 2019) الذي يولي الأهمية للنهوض بالاستثمار وخلق الشركات والرفع من إنتاجية القطاع الصناعي (دون قطاع المحروقات) لكن تنمية القطاعات الخضراء ذات القيمة المضافة العالية تمر عبر اعتماد سياسة صناعية جديدة تشجع الاستثمار وتحسن تنافسية الشركات وتدفع بالابتكار وبتبني التكنولوجيات في إطار شراكات هادفة.

وفق هذا المنظور، أطلقت الحكومة برنامجين جديدين من أجل الاستجابة للانشغالات الأساسية لقطاعات السكن والصيد البحري:

- برنامج الاستثمار العمومي في قطاع البناء 65 (مليار دولار) الهادف إلى إنجاز 1.6 مليون وحدة سكنية جديدة في أفق سنة 2019 وسيتم إنجاز هذا البرنامج بشراكة بين الشركات الوطني والدولية مع إدماج التكنولوجيات الجديدة للبناء واحترام المعايير البيئية الوطنية وضمان نقل المعارف والمهارات لاسيما للشباب؛
- المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية (2015-2020) الرامي إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني 200 (ألف طن/سنويا) وذلك بفضل تنمية تربية الأحياء المائية (التي ستمثل 70 % من الإنتاج) وسيشجع المخطط مواكبة الشركات الحديثة وتعزيز نظام التكوين من أجل تطور مهن الصيد البحري.

لكن ثمة قطاعات أخرى مازالت متأخرة عن الركب كالفلاحة البيولوجية التي لا تشغل سوى 700هكتارا مقابل 20 ألف هكتار بالمغرب و 330 ألف هكتارا بتونس وكذا السياحة البيئية وتدبير النفايات وتنمية الطاقات المتجددة التي مازالت في مرحلة التجارب النموذجية.

ويتطلب تطوير القطاعات الصناعية للاقتصاد الأخضر أيضا:

- تحسين مناخ الأعمال 26 وأخذ الاقتصاد الأخضر بعين الاعتبار في إطار القانون الجديد للاستثمارات قيد التحضير؛
- نظام مالي مستجيب لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ إذ غالبا ما لا تستطيع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحصول على التمويات البنكية بعيدة المدى بسب عدم توفرها على الضمانات؛
- نظام تعليمي وطني يدمج الحاجيات الجديدة ونظام للتكوين المهني موجه نحو المزيد من التخصصات في فروع الاقتصاد الأخضر؛
- إنتاج صناعي مندرج في إطار مقاربة ترابية.

5.4 تدبير النفايات المنزلية والنفايات المماثلة : قطاع غير مستغل بالشكل الكافي لكنه ذو إمكانات قوية في مجال الاستثمارات وخلق فرص الشغل[20]

ويسعى البرنامج الوطني للتدبير المندمج للنفايات الحضرية إلى تقليص إنتاج النفايات والرفع من معدل التدوير للوصول لنسبة (70 %في أفق سنة) 2020 مقابل نسبة تتراوح حاليا بين 5 و.6 % على المستوى القريب، تم وضع هدف طموح من أجل

تحسين تدوير النفايات لتبلغ نسبته 40 % انطلاقا من سنة 2016 وإبرام اتفاقات مع أرباب الصناعات المعنيين وكذا إطلاق أنشطة للتوعية والتواصل والتكوين من أجل ضمان استدامة قطاع النفايات.

ومن المقرر ابتداء من سنة 2015 إقامة مصنع للمعالجة الحرارية للنفايات ووحدة لتحويل البلاستيك ومصنع لإنتاج السماد. يتم تدبير النفايات المنزلية الصلبة أساس من لدن القطاع العمومي من خال البلديات أو طرف بعض الشركات من فئة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري بالنسبة للمدن الكبرى .وتضطلع هذه المؤسسات بجمع النفايات ونقلها للمطرح أو مركز الردم، وكذا النظافة الحضرية .وحسب أرقام المركز الوطني للسجل التجاري لسنة 2010 ، هناك 4000 مؤسسة عاملة في مجال جمع وتدوير النفايات 193 (منها أحدثتها نساء.) ويتسم نشاط جمع وتدوير النفايات في غالبيته بكون نشاطا غير مهيكل؛ وتبقى مشاركة القطاع الخاص لحد اليوم جد محدودة .وقد أطلقت الوكالة الوطنية للنفايات والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مشروع إحداث 5000 شركة صغيرة جدا في السنة من المتوقع أن تحدث سنويا 10 آلاف منصب شغل في المجال الأخضر خلال الفترة (2012-2014) بالنسبة لتحلية مياه البحر، السياسة الوطنية تألفت من برنامج طموح لتركيب محطات تحلية المياه بطاقة كبيرة أين تسعة (9) منها هي في حالة تشغيل بسعة يومية إجمالية/ 1.39 hm3 يوم وأربعة (4) منها هي مبرمجة .التوزيع المكاني لمحطات تحلية مياه البحر الحالية والمتوقعة يعتبر تكثيف بالنسبة للغرب مما يشكل جزئيا" الإجهاد المائي " في هذه المنطقة وبشكل أعم، إستراتيجية تحلية المياه مسؤولة لخيار تأمين إمدادات مياه الشرب في المدن الساحلية والداخلية، بتوفير فائدة مزدوجة من حيث التخطيط، وهذا يؤمن جزء كبيرا من تعبئة لمياه الشرب(أكثر من 25 في المائة)، ولكن أيضا تحرير الموارد التقليدية بقدر السدود القديمة المخصصة سابقا لإمدادات مياه الشرب تصبح متاحة لأغراض الري[21]

ومن أهم هذه المشاريع نذكر:

- المركز الهجين HYBBIRD (الطاقة الشمسية والغاز بحاسي الرمل):

1. أول محطة للطاقة الهجينة (الطاقة الشمسية –الغاز) في الجزائر تقع في حاسي الرمل على بعد 494.5 كم حنوب الجزائر، وتحتل مساحة أرض تقدر ب 130 هكتار، تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية، طاقة إنتاجية تصل إلى 150 ميجا واط، منها 120 منتوجا عن طريق الغاز و30 من الطاقة الشمسية؛
2. متصلة بالشبكة الالكترونية الوطنية، وتتموقع في منطقة تلغمت على بعد 25 كم شمال حاسي الرمل، وهو أكبر حقل للغاز في إفريقيا وسيكون مصدرا للطاقة البديلة والنظيفة؛
3. عامل البيئة يحتل مكانة مهمة في المشروع، فقد تم تخفيض ابعاثات CO_2 بحوالي 33000 طن /سنة مقارنة مع محطات الطاقة التقليدية، وهكذا انقذت أكثر من 7 ملايين م3/سنة؛
4. اختيار موقع إنشاء هذا المشروع الضخم في منطقة تيلغمت، بسبب ثلاثة عوامل أساسية: على مقربة من حقل غاز حاسي الرمل+ توافر مرافق معالجة الغاز+ الشمس تشرق في المنطقة بحوالي 3000 ساعة في السنة؛

تنفيذ هذا المشروع يندرج في إطار الانطلاق الفعال للبرنامج الوطني للطاقة المتجددة لزيادة 40 في المئة من الطاقة النظيفة في توليد الكهرباء الوطنية بآفاق 2030.[22]

– مصانع اسمنت بمصافي (مرشحات النسيج)، المواطنين في صحة جيدة:

1. برنامج واسع لتجديد وتحديث معدات مكافحة التلوث تم إصداره من قبل جمعية التسيير بمشاركة مصانع الاسمنت ووزارة البيئة؛
2. 2010 – تم إنشاء نظام تصفية (مرشحات النسيج) manche à filtre de Système بمصنع الاسمنت الشلف، بفضله قامت الجزائر بنقلة نوعية في مجال حماية البيئة والحفاظ على صحة المواطنين؛
3. وفي المجموع، عشرة من اثني عشر مصانع الاسمنت الموجودة في البلاد، أجرت تركيب تصفية الكيس.

- سد بني هارون:

1. الجزائر لديها في 70 سد مستغلة بمجموع حجم بلغ 8.6 مليار م^3 ، وهناك أربعة عشر سد أخر قيد الانجاز؛ 2. المجمع الهيدروليكي بني هارون يبقى إنجازا استراتيجيا كبيرا؛

3. على الجانب التقني، ارتفاع السد يصل إلى 120 م، ولديه قدرة تخزين عادية تقدر بـ 960 3مليون م وعلاوة على ذلك، الاتساق المادي لديه يشمل ثلاثة سدود تخزين: وادي العثمانية، 3كدية المدور وركيس، وقدرة كل منها هي 62 ،35 ،و65 مليون م ؛

4. يوفر المياه الصالحة للشرب لحوالي أربعة ملايين نسمة في إقليم خمس ولايات: جيجل، قسنطينة، أم البواقي، باتنة، خنشلة، يسمح بسقي أكثر من 000.400 هكتار موزعة على سهول التلاغمة، الرميلة، أولاد فاضل، الشمرة، باتنة وعين توتة.

– النقل الكبير للمياه في عين صالح/ تمنراست: وأهم الإنجازات:

1. مشروع عين صلاح/ تمنراست يمثل أكثر من عنوان واحد، لسياسة استباقية بحزم لتحقيق واحد من الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة: تلبية الاحتياجات من المياه الصالحة للشرب؛

2. يعتبر مشروع القرن، النقل الهيدروليكي الكبير لمنطقة البيان (عين صالح) نحو تمنراست لأنه من الإنجازات الكبرى التي استفادت منها هذه المنطقة الشاسعة للبلاد؛

3. على الأثر الاقتصادي والاجتماعي على المنطقة بعض، هذا نقل يهدف لتزويد مدينة تمنراست من عين صالح بمياه الشرب على مسافة أكثر من 700 كم، ويسمح بالتزويد من المياه الصالحة للشرب بدون انقطاع 24/24سا لأكثر من 90000 شخص.

– محطات لتحلية مياه :

1. بالنسبة لتحلية مياه البحر، السياسة الوطنية تألفت من برنامج طموح لتركيب محطات تحلية المياه بطاقة كبيرة أين تسعة منها هي في حالة تشغيل بسعة يومية إجمالية / 39.1 hm3 يوم وأربعة منها مبرمجة؛

2. لتوزيع المكاني لمحطات تحلية مياه البحر الحالية والمتوقعة يعتبر تكثيف بالنسبة للغرب مما يشكل جزئيا الإجهاد المائي في هذه المنطقة؛

3. وبشكل أعم إستراتيجية تحلية المياه مسؤولة لخيار تأمين إمدادات مياه الشرب في المدن الساحلية والداخلية، بتوفير فائدة مزدوجة من حيث التخطيط، وهذا يؤمن جزءا كبيرا من تعبئة لمياه الشرب (أكثر من 25 في المائة)، ولكن أيضا تحرير الموارد التقليدية بقدر السدود القديمة المخصصة سابقا لإمدادات مياه الشرب تصبح متاحة لأغراض الري؛

4. 1169 خطط رئيسية لإدارة النفايات المنزلية؛

5. تحقيق 120 مركز مدافن تقنية؛

6. 83 مفارز للنفايات؛

7. الجزائر تنتج 5.13 مليون طن من النفايات سنويا، منها 60 في المائة قابلة للتدوير.

– التصميم المعماري الذكي:

1. التصميم المعماري الحديث يدمج قيم الاستدامة البيئية والمريحة في المباني الذكية، كالحديقة Cyberparc التي اقيمت في سيدي عبد االله؛

2. بعض المباني ذات صفات بيئية عالية، مع نظام ذكي يضمن تسيير منسق ومتكاملة وحوسبة التركيب التكنولوجية (تكييف الهواء، وتوزيع المياه، والسيطرة على أداء الطاقة، اتصال بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والتحول مياه الأمطار إلى مياه ري، ونظام مراقبة الأمن).

الخلاصة:

من خلال ما سبق يمكن القول إن التوجه إلى الاقتصاد الأخضر يعد حتمية في ظل تراجع الثروة الاحفورية ومصدرا بديلا لخلق الثروة وزيادة المداخيل والحفاظ على الموارد الطبيعية ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة، لذا ما تزخر به الجزائر من ثروات طبيعية هائلة يعد فرصة أمامها لابد من اغتنامها للنهوض بالاقتصاد الوطني مرة أخرى . وما حققته الجزائر في هذا المجال يعد ضئيلا مقارنة بما تمتلكه من مقومات مادية وبشرية.

النتائج

- يتطلب التوجه إلى الاقتصاد الأخضر الطاقات المتجددة توفير المناخ المناسب من خلال الإطارين القانوني والمؤسساتي؛
- يتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر الاعتماد على إستراتيجية محكمة ومتكاملة تاخذ بالمعطيات المادية والبشرية؛
- بتطلب الاقتصاد الأخضر ومن اجل تحقيق التنمية المستدامة شراكة القطاع العام والخاص؛
- يتطلب الاقتصاد الأخضر توفر تكنولوجيا حديثة يمكن التحكم فيها ويحسن استغلالها؛
- يتطلب الاقتصاد الأخضر اغتنام فرص الاستثمار في الطاقات المتجددة بمختلف أشكالها؛
- يتطلب الاقتصاد الأخضر أيضا الاعتماد على الكفاءات الجوهرية للاستفادة منها؛
- يتطلب تحقيق التنمية المستدامة الحفاظ على موارد البيئة وحسن استغلالها؛
- يحقق الاقتصاد الأخضر التنمية المستدامة من خلال زيادة المداخيل وتوفير فرص العمل وبالتالي تعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومن ثم تحقيق الرفاهية للبشر بما يضمن حق اجيال الحاضر والمستقبل من هذه الموارد.

التوصيات

- اعادة التركيز مرة أخرى على بناء إستراتيجية متكاملة فيما يخص تجسيد خطى الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر باشراك الأطراف الفاعلة فيها؛
- تهيئة المناخ الاستثماري الملائم؛
- فتح الباب أمام القطاع الخاص للاستثمار في هذا النوع من الاقتصاد مما يدعم مشاريع القطاع العام؛
- الاهتمام أكثر بالكفاءات وإعطائها الفرصة للمشاركة في تبني المشاريع وتجسيدها لما لها من أثر في التحكم في التكنولوجيات الحديثة ذات الصلة بمشاريع الاقتصاد الأخضر؛
- محاكاة التجارب الناجحة في هذا المجال؛
- التوسع اكثر في مجال الاستثمارات الخضراء كادارة المياه، المباني الخضراء...؛
- الاهتمام أكثر بمجال البحث العلمي والتطوير؛
- تثمين راس المال الطبيعي والبشري لانهما بمثابة الركيزة الاساسية للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة.

الهوامش والإحالات:

[1] قحام وهيبة، شرقوق سمير، **الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد6، ديسمبر2016، جامعة ام البواقي، ص438.

[2] عايد راضي خنفر، **الاقتصاد البيئي"الاقتصاد الأخضر"**، مجلة اسيوط للدراسات البيئية، العدد39، يناير2014، ص55.

[3] A guidebook to the Green Economy Issue 1: **Green Economy, Green Growth, and Low-Carbon Development – history, definitions and a guide to recent publications Division for Sustainable Development**, UNDESA ,2012.

[4] Fareed Bushehri , **GREEN ECONOMY IN THE ARAB REGION**, TEEB Capacity-building Workshop for MENA Region, 21-23 FEBRUARY 2012 BEIRUT, LEBANON.

[5] ثابتي الحبيب، بركنو نصيرة، **دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 09/08 ديسمبر2014، جامعة الجزائر، ص92.

[6] ثابتي الحبيب، **نفس المرجع**، ص94.

[7] منيرة سلامي، منى مسغوني، **اشكالية التاهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر**، الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الاداء المالي وتحديت الاداء البيئي، جامعة ورقلة يومي 22و23 نوفمبر 2011، ص186،187.

[8] ، ميرنا ملاك عبدالمسيح، انظر المقال: ساندي صبري ابوالسعد، مارينا ماهر عبدالمسيح، منى أمام حسينhttp://democraticacالموقع الالكتروني: .، **الاقتصاد الأخضر وأثره علي التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة مصر** نانسي محسن ناجي

[9] كتب أحمد خضر، **الاقتصاد الأخضرمسارات بديلة إلى التنمية المستدامة**، ملف مجلة علوم وتكنولوجيا –مرسل من أد رأفت ميساك معهد الكويت للأبحاث العلمية، الشبكة العربية للامن الانساني، ص8-11.

[10] العايب عبد الرحمان، **التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل التحديات التنمية المستدامة** اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2010 ، ص12.

[11] Robert W. Kates, Thomas M. Parris, and Anthony A. Leiserowitz , **Science and Policy for Sustainable Development**, issue of Environment Volume 47, Number 3,april2005, page 10.

[12] الموقع الالكتروني: .http//masralarabia.com ، انظر المقال: أحمد بشارة، **التنمية–المستدامة–مفهومها–أبعادها–مؤشراتها**، 29أكتوبر 2015.

[13] العايب عبد الرحمان، **مرجع سبق ذكره** ، ص25،26.

[14] حسام محمد ابوعليان، **الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين استراتيجيات مقترحة** ، رسالة ماجستير، حامعة غزة، 2017، ص66-68.

[15] منيرة سلامي، منى مسغوني، **مرجع سبق ذكره** ، ص190،191.

[16] اللجنة الاقتصادية لافريقيا مكتب شمال افريقيا، **الاقتصاد الأخضر في الجزائرفرص لتنويع الانتاج الوطني وتحفيزه**، ص2.

[17] قحام وهيبة، شرقوق سمير، **مرجع سبق ذكره**، ص450.

[18] الاقتصاد الأخضر في الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، ص7،8.

[19] الاقتصاد الأخضر في الجزائر، **نفس المرجع**، ص11،12.

[20] الاقتصاد الأخضر في الجزائر، **نفس المرجع** ، ص12،13.

[21] قحام وهيبة، شرقوق سمير، **مرجع سبق ذكره** ،ص452.

[22] يزيد تقرارت، مرداسي أحمد رشاد، بوطبة صبرينة، **الاقتصادالأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد8، ديسمبر 2017 ، ص580،582.